مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ISSN: 2335-1039
المجلد: 09 العدد: 05 السنة 2020 ص 381- 406

تاريخ الإرسال: 2019/06/29 تاريخ القبول: 2020/08/20

واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا – تقييم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دول شمال إفريقيا

The reality of FDI In Africa - evaluating foreign direct investments in North Africa countries

د. حولية يحي[*1]، د.بورعدة حورية[2]

[1]المركز الجامعي عين تموشنت (الجزائر)، haoulia-yahia@hotmail.fr

[2]جامعة وهران 2 (الجزائر)، bouraada.houria@yahoo.fr

الملخص:

تعتبر إفريقيا صاحبة ثاني أكبر بساط أخضر في العالم تمتلك مقومات الاستثمار في شتى المجالات، ولهذا تسعى هذه الورقة البحثية إلى البحث في واقع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا عامة ودول شمال إفريقيا خاصة. توصلنا إلى أن إفريقيا رغم غناها بالموارد البشرية والمادية والثروات الطبيعية، بالإضافة إلى تميزها بموقعها الاستراتيجي إلا أنها تحصد نسب ضئيلة من الاستثمار الأجنبي العالمي تقتصر معظمها في قطاع المحروقات، لذا يستدعي من الدول الإفريقية العمل على تحفيز جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية نحو القطاعات ذات الأولوية والقطاعات الاستراتيجية.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، تدفقات، إفريقيا، دول شمال إفريقيا، قطاع.

Abstract:

Africa is considered to be the second largest green market in the world with the investment potential in various fields. This paper seeks to examine the reality of foreign direct investment flows generally in Africa and specially in North African countrie. Now we can say that Africa, despite its wealth of human and material resources and natural resources, it has a small share of foreign investment, most of which is limited to the hydrocarbons sector. It requires on African countries to encourage attracting more foreign investments to priority and strategic sectors.

*المؤلف المرسل

Key Words: FDI, Flows, Africa, North Africa, Sector.

المقدمة:

لقد ظهرت الاستثمارات الأجنبية كأحد أهم أوجه العلاقات الاقتصادية بين الدول النامية والدول المتقدمة لما لها من أهمية ودور كبير في التأثير على تمويل الاقتصاد بصفة خاصة وعلى التنمية الاقتصادية بصفة عامة، ما جعل معظم الدول تتسابق إلى منح التدابير والتحفيزات وتحديث تشريعاتها من اجل جذبها، وذلك لما تتميز به هذه الاستثمارات الأجنبية من نقل للتكنولوجيا الحديثة وإسهامها في تراكم رأس المال واعتبارها مصدرا لرفع كفاءة رأس المال البشري وزيادة قدراته الإدارية والتنظيمية العالية.

وإفريقيا تعتبر صاحبة ثاني أكبر بساط أخضر في العالم تمتلك مقومات الاستثمار في شتى المجالات، فهي غنية بمواردها البشرية والمادية والثروات الطبيعية، بالإضافة إلى تميزها بموقعها الاستراتيجي ولهذا تسعى هذه الورقة البحثية إلى الإجابة على الأشكال التالي:

ما واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا عامة ودول شمال إفريقيا خاصة؟

الفرضية: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إفريقيا ضئيلة على الرغم من امتلاكها لمقومات الاستثمار.

منهج الدراسة: من اجل الإحاطة بجوانب الإشكال أعلاه نستخدم في هذه الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي في قالب نسعى من خلاله إلى الإجابة على أهم متطلبات الإشكالية.

أهمية الدراسة: تتجلى أهمية البحث من خلال أهمية تدفق الاستثمار الأجنبي إلى إفريقيا، وفي كونه مساهما فعالا في تحقيق التنمية الاقتصادية.

الهدف من الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى:

1.إبراز المفاهيم الأساسية للاستثمار الأجنبي؛

.2إبراز موقع إفريقيا ونصيبها من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم؛

3.تقييم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا باعتبارها الدول الأغنى بمقومات الاستثمار من حيث الثروات الطبيعية والموقع الاستراتيجي.

خطة الدراسة: سيتم تغطية هذه الدراسة من خلال ثلاث محاور أساسية:

1- عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر؛

2- تحليل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر والوارد إلى إفريقيا؛

3- تقييم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا.

1- عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر

1-1 تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر:

إن البحث في موضوع الاستثمار الأجنبي يقودنا إلى التفرقة بين نوعين من الاستثمارات الأجنبية: استثمار أجنبي مباشر و استثمار أجنبي غير مباشر:

فبالنسبة للاستثمار الأجنبي غير المباشر فيقصد به الاستثمار في المحفظة (الاستثمار المحفظي) أوالاستثمار في الأوراق المالية، وذلك عن طريق شراء السندات الخاصة باسهم الحصص أوسندات الدين أوسندات الدولة من الأسواق المالية، لكن هذه الملكية لا تعطي لمالكها حق ممارسة أي نوع من أنواع الرقابة أو المشاركة في تنظيم وإدارة المشروع الاستثماري، كما أن هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية يعتبر قصير الأجل إذا قورن مع الاستثمار الأجنبي المباشر[1].

أما بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر فقد تعددت التعاريف والنظريات المفسرة لهذا النوع من الاستثمارات الأجنبية ومن أهمها:

1-1-1 تعريف صندوق النقد الدولي FMI: يعتبر أن الاستثمار الأجنبي المباشر نوع من الاستثمارات الدولية، وهو يعكس هدف حصول كيان (عون اقتصادي) في اقتصاد ما على مصلحة دائمة بمؤسسة مقيمة في اقتصاد وطني آخر، وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر الأجنبي المباشر والمؤسسة إضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة[2].

1-1-2 تعريف منظمة التجارة العالمية OMC: إن الاستثمار الأجنبي المباشر هو عملية يقوم بها المستثمر المتواجد في بلد ما (البلد الأم) حيث يستعمل أصوله في بلدان أخرى (الدول المضيفة) مع نية تسييرها[3].

1-1-3 تعريف منظمة التجارة والتنمية الاقتصادية OCDE: كل شخص طبيعي، كل مؤسسة عمومية أوخاصة، كل حكومة، كل مجموعة من الأشخاص الطبيعيين الذين لهم علاقة فيما بينهم، كل مجموعة من المؤسسات التي تتمتع بالشخصية المعنوية المرتبطة فيما بينها، وهي عبارة عن مستثمر أجنبي إذا كانت لديه مؤسسة للاستثمار الأجنبي ويعني أيضا فرع أو شركة فرعية تقوم بعمليات في بلد آخر غير بلدها الأصلي[4].

من خلال التعاريف السابقة يمكننا صياغة تعريف شامل للاستثمار الأجنبي المباشر وهو: استثمار طويل الأجل خارج حدود البلد الأصلي يعطي لصاحبه حق المشاركة في إدارة المشروع والتحكم في عمليات المؤسسة الأجنبية إضافة إلى حق ملكية المؤسسة، وعليه فان الفرق الجوهري بين الاستثمار المباشر وغير المباشر هو أن الأول: يشير إلى تحركات رأس المال التي تتضمن ملكية ونوع من المراقبة والتحكم في اتخاذ القرار من قبل المستثمر، أما الثاني: فهو نوع من التدفق الذي يطلق عليه رأس المال التمويلي مثل شراء السندات وغيرها من الأوراق المالية.

1-2 محددات الاستثمار الأجنبي المباشر:

تتمثل محددات الاستثمار في مجمل الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والمؤسساتية والإجرائية، حيث تختلف هذه العوامل من منطقة إلى أخرى ومن دولة إلى أخرى، وتؤثر في فرص نجاح المشروع الاستثماري وكذا في قرار المستثمر الأجنبي، إما سلبا أوإيجابا، وبالتالي على حركة واتجاهات الاستثمار[5]. ويتوقف ذلك على مدى ملائمة المناخ الاستثماري السائد والذي يمكن تلخيص تعريفه على انه:"البيئة التي يمكن للقطاع الخاص الوطني والأجنبي أن ينمو في رحابها بالمعدلات المستهدفة، حيث أن تهيئة هذه البيئة تعد شرطا ضروريا لجذب الاستثمار"[6].

وتتمثل المحددات الأساسية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في:

1-2-1 المحددات السياسية: يعتبر الاستقرار السياسي احد أهم الحوافز لجذب الاستثمار الأجنبي نحو البلد، ذلك أن عدم الاستقرار السياسي والاضطرابات السياسية والأمنية التي قد تعاني منها دولة ما، قد تؤدي إلى خلق مناخ غير مؤكد من حيث المخاطر والأرباح بالنسبة للشركات الاستثمارية، فالمستثمر الأجنبي يتخذ قرار قبول أو

رفض الاستثمار في بلد ما ليس على أساس المردودية الاقتصادية والمالية للمشروع فحسب وإنما بناءا على درجة الاستقرار السياسي[7].

كما يعكس النمط السياسي المتبع من حيث كونه نظاما ديمقراطيا أو ديكتاتوريا على مدى ملائمة المناخ السياسي الاستثماري بالدولة، اذ يفضل المستثمرون النظام الديمقراطي الراسخ أما النظام الثاني فهو عرضة للتغيير في سياساته باستمرار بالإضافة إلى التدخل الحكومي في الشؤون الاقتصادية، ما يعيق المنافسة ويؤثر سلبا على الإمكانيات والموارد المتاحة التي يحتاجها المستثمر الأجنبي في مشاريعه[8].

بالإضافة إلى ضرورة وجود الاستقرار السياسي للدول المجاورة تجنبا للمخاطر الإقليمية وكذا علاقة الدولة المضيفة بالدول الأخرى تلعب دورا مهما، حيث كلما كانت العلاقة قوية كان ذلك عاملا في جذب الاستثمار الأجنبي[9].

1-2-2 المحددات الاقتصادية: تتمثل المحددات الاقتصادية التي تؤثر في جذب الاستثمارات الأجنبية في مختلف السياسات الاقتصادية في البلد المستقبل، فكلما كانت هذه السياسات الاقتصادية مستقرة وواضحة وتدار بطريقة منظمة ومدروسة زادت فرص الاستثمار الأجنبي نحو هذا البلد. وتكمن هذه المحددات الاقتصادية فيما يلي:

- **الاستقرار الاقتصادي:** والذي يأتي مباشرة في المقام الثاني بعد التحقق من الاستقرار السياسي، ويتمثل في توفير جملة من توازنات الاقتصاد الكلي ومدى وضوح السياسات النقدية والمالية، الضرائب، شروط العمل، التامين والشفافية في المعاملات المالية، واستقرار التعريفة الجمركية واعتدالها في ظل معدلات تضخم مقبولة، لان التضخم يؤدي إلى تآكل القيم النقدية ويعمل على تشويه الحقائق الاقتصادية، والبيانات مما يعقد عملية التنبؤ الاقتصادي[10].

- **حجم السوق:** حجم السوق واحتمالات نموه من أهم المزايا التي تشجع على تدفق الاستثمار الأجنبي، ويتحدد حجم السوق بمقاييس تتمثل في حجم السكان، الدخل الوطني، الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط دخل الفرد وغيرها من المقاييس[11]. وتوجد علاقة ارتباط قوية بين هذه المقاييس ونمو حجم السوق، حيث أن ارتفاع حجم الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع معدلات نموه، يؤدي إلى تحسين مستوى دخول الأفراد، ما يدفعهم إلى زيادة حجم

استهلاكهم وتحسين أنواعها، الأمر الذي يخلق أسواقا جديدة ويساعد على توسيعها، وبالتالي يصبح السوق بحاجة إلى استثمارات أكثر لتلبية الطلب المتزايد، وهو ما يمثل ميزة مشجعة للمستثمر الأجنبي لتوظيف أمواله واستثمارها في البلد التي تتسم بارتفاع حجم إجمالي ناتجه المحلي الإجمالي وارتفاع درجات نموه[12].

- **درجة الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي:** يوفر الانفتاح على العالم الخارجي مناخا استثماريا يتسم بحسن الكفاءة الاقتصادية وتخفيض القيود على التبادل التجاري، وحرية حركة عناصر الإنتاج، ما يسمح للمستثمر الأجنبي بتصريف المنتجات في الأسواق الخارجية بأسعار تنافسية، وأيضا بالحصول على عوامل الإنتاج المستوردة بأقل التكاليف[13].

- **أسعار الصرف:** إن التقلبات المفاجئة لأسعار الصرف لها تأثير سلبي على المناخ الاستثماري حيث أن مثل هذه التقلبات تجعل من العسير عمل دراسات الجدوى، كما قد تُعرّض المستثمر لخسارة باهظة غير متوقعة[14]، بحيث أنها تؤثر بصورة كبيرة ومباشرة على تكاليف عوامل الإنتاج من يد عاملة ورأس المال وغيرها، وذلك بالزيادة أوالنقصان ما قد يحد من قدرة المستثمر الأجنبي على تقييم المشروع الاستثماري، وتقدير القيمة الحقيقة لأرباحه، وهذا ما يدفعه في الغالب إلى تجنب الاستثمار داخل الدولة التي لا تتسم أسعار الصرف فيها بالاستقرار و الثبات[15].

- **التضخم:** يؤدي التضخم أيضا إلى تشويه المعلومات الاقتصادية بسبب تقلبات الأسعار السائدة وارتفاعاتها المتتالية، وعليه فالتضخم يساهم في مجمله في خلق مناخ غير مناسب للاستثمار[16].

- **البنية التحتية:** يعتمد المناخ الاستثماري كذلك على نوعية الهياكل القاعدية كميزة جاذبة للاستثمار ويتعلق الأمر بالطرقات، الجسور، الموانئ، المطارات، السكك الحديدة وخدمات الكهرباء والاتصالات والماء والمرافق الأخرى، لان تدفق السلع والخدمات والمعلومات يتوقف على مدى صلاحية البنية التحتية وتوفيرها، ومساهمتها في تقليل التكاليف الأولية للاستثمارات وضمان الانطلاقة القوية والسريعة للمشاريع بحيث تسمح

للمستثمر الأجنبي بتوزيع إنتاجه بسهولة والوصول إلى كافة أسواق الدول المضيفة وغيرها من الأسواق الأجنبية[17].

- **الحوافز المالية والتمويلية:** تعتبر هذه الحوافز مشجعة لإستقطاب الاستثمار الأجنبي نحو البلد المضيف وتتمثل هذه الحوافز في عدم وضع قيود على تملك المشاريع الاستثمارية سواء تملكا كاملا أوجزئيا، وأيضا السماح للمستثمرين الأجانب بتملك الأراضي والعقارات (مشاكل العقار الصناعي والتجاري)، إضافة إلى إعفاء أو تخفيض الواردات والصادرات الخاصة بمستلزمات الإنتاج من الضرائب الجمركية وتسهيل الإجراءات الجمركية المرتبطة بها[18].

1-2-3 المحددات القانونية[19]: يعتبر الإطار القانوني من أهم المحفزات لجذب الاستثمار الأجنبي ونموه وتطوره، حيث انه يحدد القواعد التي تسمح بدخول الاستثمارات الأجنبية، والشكل القانوني الذي تتخذه، وكذا القطاعات الاقتصادية التي يسمح لها بالاستثمار فيها، إضافة إلى حجم وأنواع الضرائب التي تخضع لها، ومن جهة أخرى يضمن الحماية القانونية الكافية لتشجيع المستثمر الأجنبي على الاستثمار خارج حدود دولته.

1-2-4 المحددات الاجتماعية الثقافية والدينية: تؤكد الدراسات أن للمحددات الاجتماعية والثقافية والدينية دور في تحديد حجم الاستثمار وتدفقاته، وتكمن هذه المحددات أساسا في العادات والتقاليد والدين والأعراف وقيم أفراد المجتمع إذ أنها تحدد هيكل السوق المحلي، بحيث تعكس تفضيلات جمهور المستهلكين من خلال تحديد طبيعة ونوع وحجم السلعة المباعة، فعلى سبيل المثال: يحرم الدين الإسلامي أكل لحم الخنزير لذلك فمن المستحيل تسويق هذا المنتوج في المجتمعات الإسلامية ولذلك فعلى المستثمرين دراسة هذه المحددات للمجتمع المستهدف قبل بدأ الاستثمار[20].

وبالإضافة إلى الآفات الاجتماعية فابتعاد المجتمع عن الرشوة والبيروقراطية بحيث أن انتشار الرشوة بين الموظفين والمسؤولين يؤثر بطريقة مباشرة على تكلفة المعاملة، وكذا بالنسبة للبيروقراطية التي تعرقل تفعيل الاستثمار كطول الإجراءات الإدارية التي من شأنها أن تؤثر على سلوك المستثمر الأجنبي المباشر في بلد دون آخر[21].

2- واقع الاستثمار الأجنبي في إفريقيا

2-1 تحليل تدفق الاستثمار الأجنبي الوارد إلى إفريقيا:

عرفت القارة الإفريقية تدفق للاستثمارات الأجنبية إليها ولكن بنسب ضئيلة مقارنة بالاقتصادات المتقدمة وذلك لعدم توفرها على بيئة استثمارية منافسة، بالإضافة إلى أنها كانت محل أنظار الدول الاستعمارية نظرا لزخرفتها بالثروات الطبيعية والموقع الاستراتيجي لها.

2-1-1 نصيب إفريقيا من الاستثمارات الأجنبية الداخلة عبر العالم:

الجدول الموالي يبين لنا نصيب القارة الإفريقية من الاستثمارات العالمية الداخلة.

الجدول 01: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى إفريقيا في الفترة 1994_ 2017

الوحدة: مليارات الدولارات

المنطقة	94-99	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2007	2008
الاقتصاديات المتقدمة	373,9	1133,7	599,3	441,2	354,5	396,1	542,3	1444	1018
الاقتصاديات النامية	166,4	266,8	221,4	163,6	175,1	275	334,3	565	630
إفريقيا	8,4	9,6	19,9	13	18,5	17,2	30,7	63	72
العالم	548,1	1409,6	832,2	617,7	557,9	710,8	916,3	2100	1771
المنطقة	**2009**	**2010**	**2011**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	
الاقتصاديات المتقدمة	566	618,6	747,9	680	522	962	1032	712	
الاقتصاديات النامية	478	616,7	674,4	662	698	765	646	671	
إفريقيا	59	43,1	42,7	52	58	54	53	42	
العالم	1114	1309,01	1524,4	1427	1277	1762	1746	1430	

المصدر: الأونتكاد-تقرير الاستثمار العالمي 2006، 2010 ،2012،2017،2018.

الشكل 01: يبين نصيب إفريقيا من الاستثمارات الأجنبية الواردة من العالم

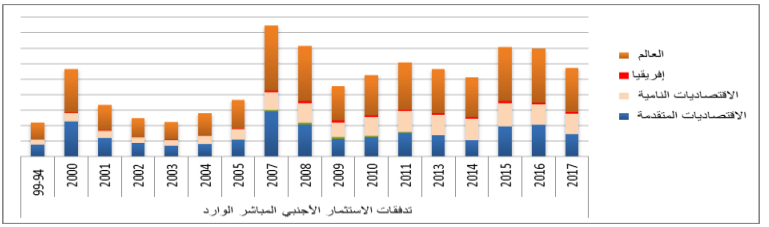

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على الجدول أعلاه.

تتجلى أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تدفقاته الداخلة بين دول العالم حيث قدرت التدفقات الاستثمارية الواردة عبر العالم بـ 1409,6 مليار دولار سنة 2000، في حين انحدرت في الفترة 2001-2003 بحيث بلغت 557,9 مليار دولار سنة2003. ولعل السبب في هذا الانخفاض هو تدهور المناخ الاستثماري في دول العالم.

ولقد قفزت التدفقات الواردة في العالم في الفترة 2004 إلى غاية 2007 بحيث وصلت سنة 2007 إلى 2100 مليار دولار، ثم نلاحظ ارتفاع مستمر وخفيف في السنوات الموالية في كل من سنة 2011، 2013، 2014، 2015 إلى غاية 2016 حيث وصلت في سنة2016 إلى1746 مليار دولار لتشاهد انخفاضا ملحوظا سنة 2017 قدر بـ 1430 مليار دولار.

أما عن التوزيع الإقليمي للاستثمارات الأجنبية الواردة إلى مختلف دول العالم فالملاحظ من الشكل رقم (01) أن إفريقيا كان لها النسبة الأضعف من الاستثمارات الأجنبية العالمية خلال كل السنوات على الرغم من غناها بالثروات الطبيعية التي تعتبر مصدر جذب الاستثمارات الأجنبية إليها، مقارنة بالدول المتقدمة التي استحوذت على النسبة العالية وذلك لما تتمتع به من قواعد صناعية، وأسواق ضخمة وقدرات تكنولوجية راقية وبيئة استثمارية جاذبة، كل ذلك كان كافيا لتدفق رؤوس الأموال في شكل استثمارات معظمها من الدول المتقدمة ذاتها.

وهذا ما لاحظناه في الجدول والشكل أعلاه، بحيث أن إفريقيا استقبلت خلال الفترة 1994-1999 ما قيمته8,4 مليار دولار كمتوسط سنوي من اصل548,1 مليار دولار

من الاستثمارات العالمية، لتشهد ارتفاع طفيف في السنة اللاحقة قدر بـ 9,6 مليار دولار على الرغم من الارتفاع الملحوظ في الاستثمارات العالمية والذي وصل إلى 1409,6. في حين سجلت ما يعادل 19,9 مليار دولار سنة 2001 من أصل 832,2 مليار دولار من الاستثمارات العالمية بالرغم من الانخفاض الملحوظ في هذه الأخيرة. تواصل إفريقيا تشجعيها لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية الداخلة إليها عبر السنوات الموالية، ويتبين ذلك بوضوح من خلال الارتفاع المتواصل لنصيب الدول الإفريقية من الاستثمارات العالمية على الرغم من تذبذب هذه الأخيرة بين الارتفاع والانخفاض، إلى حين وصول نصيب إفريقيا ذروته سنة 2008 ما يقارب 72 مليار دولار، يبقى هذا النصيب ضعيف جزئيا مقارنة بنصيب الدول المتقدمة الذي بلغ ما يعادل 1018 مليار دولار من إجمالي الاستثمارات العالمية المقدر بـ 1771 مليار دولار في نفس السنة. تعد سنة 2008 السنة المثلى من حيث نصيب إفريقيا من الاستثمارات العالمية الداخلة إليها مقارنة بالسنوات السابقة والسنوات اللاحقة أيضا التي شهدت انخفاض تدريجي في استقطاب إفريقيا للاستثمارات الأجنبية إلى غاية وصولة ادني قيمة سنة 2011 بما يعادل 42,7 مليار دولار ولعل السبب في هذا الانخفاض يعود إلى الأزمة العالمية لسنة 2008 والتي عرفت تدهور أسعار النفط، وباعتبار أن إفريقيا تعد منبع الثروات الطبيعية ما يدل على أن النسبة الأكبر من الاستثمارات المتدفقة إليها يستحوذ عليها قطاع المحروقات. ثم نلاحظ تحسن ملحوظ في السنوات الموالية من نصيب إفريقيا من تدفقات الاستثمارات الأجنبية العالمية إلى غاية وصوله 58 مليار دولار سنة 2014 ليعاود الانخفاض تدريجيا بدءا من سنة 2015 والتي عرفت مجددا تدهور أسعار النفط إلى غاية بلوغها نصيب 42 مليار دولار سنة 2017 من أصل 1430 مليار دولار من الاستثمارات العالمية.

2-1-2 التوزيع الإقليمي لتدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة بين مختلف المناطق الإفريقية: يبين الشكل الموالي توزيع الاستثمارات الأجنبية الداخلة إلى القارة الإفريقية بين مختلف المناطق الإفريقية.

الشكل 02: تدفقات الاستثمار الأجنبي الداخلة إلى مختلف المناطق الإفريقية في الفترة 2011-2017

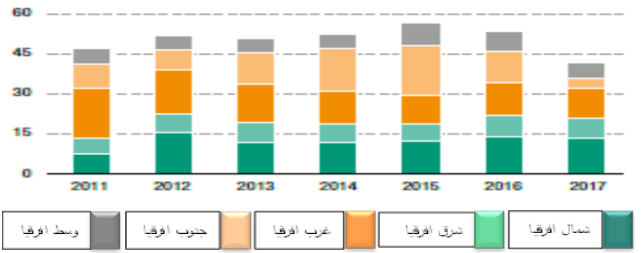

المصدر: Unctad:world investment report 2018 P 56

من الشكل 02 يتجلى لنا أن النصيب الأكبر من الاستثمارات الأجنبية الداخلة إلى إفريقيا كانت متجهة إلى الغرب الإفريقي سنة2011 بالمقابل انخفاض ملحوظ في الاستثمارات المستقطبة إلى شمال إفريقيا، وذلك راجع إلى التدهور في أسعار النفط في هذه الفترة كون أن الدول الشمالية الإفريقية وبالأخص الجزائر التي تعتمد بشدة على الاستثمار في النفط والغاز. لتعاود دول الشمال التنافس مع الدول الغربية في استقطاب الاستثمارات الأجنبية ابتداء من سنة 2012، إلا انه ومع مطلع سنة 2013 تدخل الدول الجنوبية لإفريقيا حيز التنافس لتحوز على النصيب الأكبر من التدفقات الاستثمارية الواردة في كل من سنتي 2014 و2015، وتواصل التنافس بالتوازي سنة 2016 لينخفض نصيبها بشدة سنة 2017، وتستقطب في نفس السنة النسبة الأكبر من التدفقات الاستثمارية كل من الدول الشمالية التي عرفت في هذه الفترة تحسن في أسعار المحروقات، بالإضافة إلى تجديدها التشريعات المحفزة للاستثمار وكذا اتفاقيات الشراكة الداعمة للاستثمار، تليها بعد ذلك الدول الغربية والجنوبية على التوالي، في حين دول وسط إفريقيا فكان لها النصيب الضئيل من التدفقات الاستثمارية الواردة إلى إفريقيا عبر مختلف السنوات.

لقد عرفت دول شمال أفريقيا انخفاض في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إليها بنسبة 4% لتصل إلى 13 مليار دولار سنة 2017 على الرغم من ارتفاع

الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى المغرب بنسبة 23% أي ما يعادل 2.7 مليار دولار، أما عن مصر فعلى الرغم من انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 9%، استمرت في كونها أكبر متلق في إفريقيا بقيمة 7.4 مليار دولار سنة 2017، كانت هذه التدفقات مدعومة بارتفاع كبير في الاستثمار الصيني عبر الصناعات التحويلية الخفيفة، في حين انخفض تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر بنسبة 26% أي ما يعادل 1,2 مليار دولار، على الرغم من مجموعة الحوافز التي يوفرها قانون الاستثمار الجديد لسنة 2016. في حين ظلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان مستقرة عند 1,1 مليار دولار حيث يعتمد هذا البلد إلى حد كبير على الاستثمار الصيني في قطاع النفط.

أما عن غرب إفريقيا فقد شهد انخفاض في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة بنسبة 11% أي ما يقارب 11,3 مليار دولار. وقد مس هذا الانخفاض التدفقات الاستثمارية الوافدة إلى نيجيريا بنسبة 21% ما يعادل 3,5 مليار دولار وذلك بسبب بقاء اقتصاد نيجيريا منخفضا إلى حد كبير. أما غانا فان تنوع اقتصادها ساهم في الزيادة المستمرة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها منذ العقد الأول من القرن الحالي، إلا أنها سجلت انخفاضا بنسبة 7% سنة 2017 مقارنة بالسنة السابقة، فقد اجتذبت ما يقارب 3,3 مليار دولار من التدفقات الاستثمارية. وفي المقابل، ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر في كوديفوار بنسبة 17% ليصل إلى 675 مليون دولار، مما يعكس استثمارات حكومية داعمة من جانب الحكومة والتنويع الاقتصادي باعتبارها واحدة من الاقتصادات الأسرع نموا في أفريقيا إلى جانب إثيوبيا.

بالنسبة لوسط إفريقيا انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إليها بنسبة 22% لتصل إلى 5,7 مليار دولار، فلقد مّس هذا الانخفاض التدفقات الوافدة إلى الكونغو بنسبة 67% لتصل إلى 1,2 مليار دولار سنة 2017 من 3,6 مليار دولار في عام 2016، يعود هذا الانخفاض الحاد إلى الأزمة الاقتصادية المتفاقمة في البلد وتقلب أسعار النفط وضعف الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات غير النفطية. في المقابل، سجلت جمهورية الكونغو الديمقراطية زيادة بنسبة 11% في تدفقات الاستثمار

الأجنبي المباشر الواردة أي ما يعادل 1.3 مليار دولار. كما ارتفعت التدفقات أيضا في غينيا الاستوائية من 54 مليون دولار في عام 2016 إلى 304 مليون دولار سنة 2017. أما جمهورية الغابون فقد سجلت زيادة بـ 21% إليها يعادل 1,5 مليار دولار من التدفقات الاستثمارية الوافدة، وذلك نظرا لارتفاع أسعار النفط في الآونة الأخيرة باعتبار جمهورية الغابون المنتج الرئيسي للنفط.

تعتبر منطقة شرق أفريقيا المنطقة الأسرع نمواً في أفريقيا إلا أنها سجلت انخفاضا بنسبة 3% سنة2017 مقاربة بالعام السابق، إذ تلقت 7,6 مليار دولار من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد. ولقد استقبلت إثيوبيا ما يقارب نصف هذا المبلغ، حيث بلغت 3,6 مليار دولار (بنسبة 10%)، وهي الآن الدولة الثانية كأكبر متلق للاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا بعد مصر، على الرغم من اقتصادها الأصغر. كما شهدت كينيا زيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد بنسبة 71% سنة 2017 أي ما يقارب 672 مليون دولار. في حين سجلت تنزانيا انخفاضا في تدفقات الاستثمار الأجنبي الداخل بنسبة 14% أي ما قيمته 1,2 مليار دولار سنة 2017 مقارنة بعام 2016.

وفي الجنوب الأفريقي، انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 66% ما قيمته 3,8 مليار دولار. حولت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أنغولا إلى ثالث أكبر اقتصاد في أفريقيا، إلا انه في سنة2017 سجلت التدفقات الاستثمارية قيمة سلبية سلبياً (− 2.3) مليار دولار من4.1مليار دولار في عام2016، حيث قامت الشركات الأجنبية المستثمرة في انغولا بتحويل الأموال إلى الخارج من خلال قروض داخلية زيادة على انخفاض إنتاج النفط وتراجع أساسيات الاقتصاد الكلي للبلد. كما انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى جنوب أفريقيا بنسبة 41% لما قيمته 1,3 مليار دولار. ضف إلى ذلك تقلص تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى موزامبيق بشدة، حيث انخفض بنسبة 26% أي ما يعادل 2,3 مليار دولار وذلك بسبب التقشف والتخلف في سداد الديون. في المقابل ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى زامبيا بنسبة 65% ليصل إلى 1,1 بليون دولار.

2-2 تحليل تدفق الاستثمار الأجنبي الصادر من إفريقيا:

تعتبر إفريقيا منافسا ضعيفا أمام الاقتصادات المتقدمة نظرا لتميز هذه الأخيرة بقواعد صناعية، وقدرات تكنولوجية راقية ورؤوس أموال وافية، وعلى الرغم من ذلك فقد سجلت إفريقيا حصة ضئيلة من الاستثمارات العالمية الخارجة.

2-2-1 نصيب إفريقيا من الاستثمارات الأجنبية الصادرة عبر العالم: يتبين نصيب إفريقيا من الاستثمارات العالمية الخارجة من خلال الجدول الموالي:

الجدول 02: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من إفريقيا في الفترة 1994_ 2016

الوحدة: مليارات الدولارات

المنطقة	94-99	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2007
الاقتصاديات المتقدمة	486,6	1098	684,8	485,4	514,8	686	646,2	1924
الاقتصاديات النامية	64,9	143,8	76,7	49,7	35,6	113	117,5	292
إفريقيا	2,5	1 ,5	2,7-	0 ,3	1,2	1 ,9	1 ,1	11
العالم	553,1	1233	764,2	539,5	561,1	813	778,7	2268
المنطقة	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**
الاقتصاديات المتقدمة	1572	821	989,6	1238	826	801	1065	1044
الاقتصاديات النامية	296	229	400,1	383,8	409	446	378	383
إفريقيا	10	5	7	3,5	16	15	11	18
العالم	1929	1101	1451,4	1694	1311	1318	1474	1452

المصدر: الأونتكاد-تقرير الاستثمار العالمي 2006، 2010 ،2012،2017

الشكل 03: يبين نصيب إفريقيا من الاستثمارات الأجنبية الصادرة إلى العالم

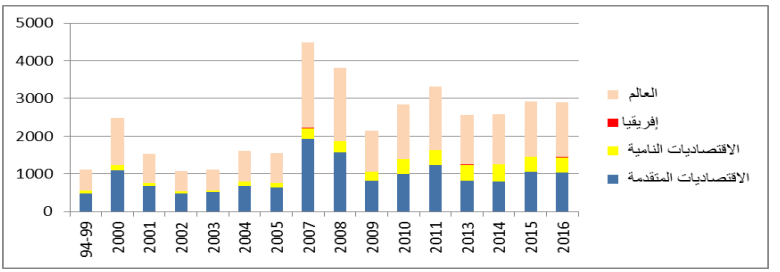

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على الجدول أعلاه

شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من العالم تذبذبات بين الانخفاض والارتفاع خلال الفترة 1994–2017، فلقد سجلت 553,1 مليار دولار كتوسط سنوي للفترة 94–99، لتقفز سنة 2000 إلى ما يعادل 1233 مليار دولار، لتنحدر بعد ذلك في الفترة 2001–2005، لتبلغ ذروتها سنة 2007 بما يقارب 2268 مليار دولار، ثم تنخفض في السنوات الموالية وتتذبذب بين الارتفاع الطفيف والانخفاض إلى غاية تسجيلها ما قيمته 1452 مليار دولار سنة 2016.

أما عن التوزيع الإقليمي للاستثمارات الأجنبية الخارجة من مختلف مناطق العالم فالملاحظ من الشكل 03 أن إفريقيا سجلت النسبة الأضعف من الاستثمارات الأجنبية العالمية الصادرة خلال كل السنوات حيث لم تتعدى 18 مليار دولار من التدفقات الاستثمارية العالمية الصادرة طيلة الفترة 1994–2016، مقارنة بالدول المتقدمة وذلك كون أن معظم الاستثمارات المتجهة نحو إفريقيا تمس قطاع النفط نظرا لغناها بالثروات الطبيعية.

وهذا ما لاحظناه في الجدول والشكل أعلاه، بحيث أن إفريقيا سجلت خلال الفترة 1994–1999 ما قيمته2,5 مليار دولار كمتوسط سنوي وهي نسبة جد ضئيلة من أصل 553,1 مليار دولار من الاستثمارات العالمية الصادرة، لتشهد بعد ذلك انخفاض تدريجي خلال الفترة 2000–2005 مع تسجيلها قيمة سلبية سنة 2001. بدءا من سنة 2007 سجلت أفريقيا تدفقات استثمارية خارجة بقيمة 11 مليار دولار تبقى هذه القيمة ضئيلة مقارنة بالتدفقات الاستثمارية العالمية الصادرة. تنحدر تدريجيا قيمة التدفقات الاستثمار الأجنبي الصادر من إفريقيا بعد سنة 2008 إلى غاية بلوغها 3,5 مليار دولار سنة 2011 وذلك بعد الاصلاحات التي قامت بها الدول الافريقية من اجل تهيئة بيئة استثمارية ملائمة. ليعاود الارتفاع بعد ذلك إلى غاية بلوغه ما قيمته 18 مليار دولار سنة 2016 وهي الذروة التي سجلتها طيلة الفترة وذلك بسبب انهيار أسعار النفط في سنة 2015.

2-2-2 التوزيع الإقليمي لتدفقات الاستثمار الأجنبي الصادرة بين مختلف المناطق الإفريقية:

الشكل 04: تدفقات الاستثمار الأجنبي الخارجة من مختلف المناطق الإفريقية في الفترة 2011-2017

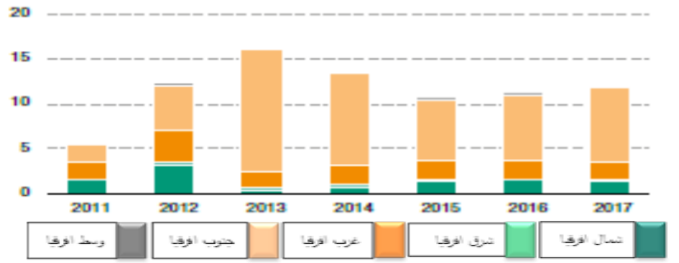

المصدر: Unctad:world investment report 2018 P 56

من الشكل 04 يتجلى لنا أن النسبة الأكبر من تدفقات الاستثمارات الأجنبية الصادرة من إفريقيا خارجة من الجنوب الإفريقي، تليها الدول الواقعة غرب إفريقيا وشمال إفريقيا على التوالي، أما عن الوسط الأفريقي فتكاد تنعدم الاستثمارات الأجنبية الخارجة منها.

ازداد تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الخارجة من أفريقيا بنسبة 8% سنة 2017 ما يعادل قيمة 12,1 مليار دولار، وهذا يعكس إلى حد كبير الزيادة الكبيرة في الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى الخارج من جانب جنوب إفريقيا الذي سجل زيادة بـ 64% أي ما قيمته 7,4 مليار دولار سنة 2017. أما عن شمال إفريقيا فقد سجل المغرب زيادة 66% ما يقدر بـ 960 مليون دولار. وعلى النقيض من ذلك، فمن جانب غرب إفريقيا ظل الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من نيجيريا ثابتاً عند 1,3 مليار دولار. قامت الشركات الأفريقية المتعددة الجنسيات الكبرى في السنوات القليلة الماضية بتوسيع نطاق استثماراتها الدولية داخل المنطقة وخارجها، مع توجه الاستثمار الأجنبي المباشر من خارج المنطقة إلى الاقتصادات المتقدمة والنامية على حد سواء.

2-3 التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية في إفريقيا:

الشكل 05: توزيع قيمة مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر المعلن عنها في التصنيع في مختلف القطاعات في الفترة 2008 – 2017\ (مليارات الدولارات والنسبة المئوية)

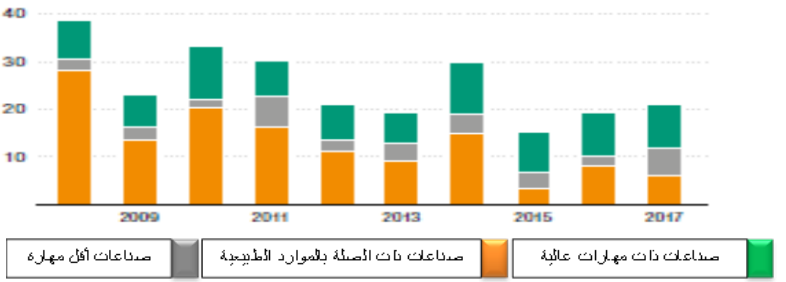

المصدر: Unctad:world investment report 2018

في إفريقيا تتزأس الصناعات ذات الصلة بالموارد الطبيعية أعلى حصة من التدفقات الاستثمارية الداخلة إلى إفريقيا نظرا لغناها بالثروات الطبيعية، وتوفرها على احتياطي هائل من النفط والغاز عبر مختلق دول القارة الإفريقية، إلا أنها شهدت انخفاضا تدريجيا بعد أزمة 2008، لتسجل في سنة2015 انخفاضا حادا في قيمة المشروعات الاستثمارية الموجهة لقطاع المحروقات نتيجة انهيار أسعار النفط في هذه الفترة، وقد تم تعويض هذا الانخفاض في التصنيع المرتبط بالموارد الطبيعية جزئياً على الأقل بالنمو في قطاعات صناعية أخرى.

يمكن أن يكون التصنيع الأقل مهارة نقطة بداية هامة للتنمية الصناعية في أفريقيا، فلقد كان الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال المنسوجات والملابس والجلد قويًا نسبيًا خلال السنوات القليلة الماضية، حيث وصل إلى 4 مليارات دولار في عام 2017 وهو ضعف المستوى المسجل في عام 2014 و20 ضعفًا عن عام 2008.

3- تقييم الاستثمارات الأجنبية الصادرة والواردة إلى دول شمال إفريقيا

3-1 تقييم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى دول شمال إفريقيا:

3-1-1 تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى دول شمال إفريقيا

الشكل الموالي يبين التدفقات الاستثمارية الأجنبية الواردة إلى دول شمال إفريقيا ونصيب كل دولة:

الشكل 06: تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى دول شمال إفريقيا (بالمليون دولار) بين عامي 2006،2017

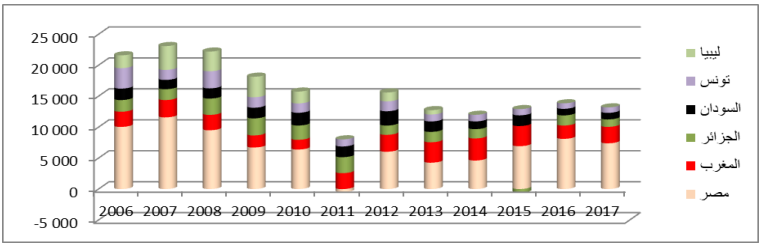

المصدر: الأونكتاد–تقرير الاستثمار في العالم 2018

من **الشكل 06** يتبين لنا جليا أن الجمهورية العربية المصرية احتلت المرتبة الأولى حيث كانت السباقة في استقبال النصيب الأكبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة مقارنة بدول شمال إفريقيا المتبقية، باستثناء سنة2011 أين سجلت قيمة سلبية ما يقدر بـــــــ(–483) مليار دولار بسبب التدهور الأمني في البلاد وانتشار المظاهرات الفئوية داخل الدولة، لكن سرعان ما تسارعت وتيرة النمو في الاستثمارات الأجنبية إلى داخل مصر حيث وصل سنة 2017 ما يعادل 7391,7 مليون دولار، وذلك بعد الإصلاحات الحكومية لتشجيع بيئة الاستثمار من خلال تقديم المحفزات لدفع عجلة النمو إلى الأمام ومحاولات حثيثة لمنع هروب رؤوس الأموال الأجنبية. أما في المرتبة الثانية فقد سجلتها في السنوات الأخيرة المملكة المغربية حيث شهدت هذه الأخيرة تدفقات استثمارية معتبرة بداية من الألفية وذلك بعد توفيرها بيئة استثمارية جيدة أين منحت المملكة المغربية للمستثمرين حريات أساسية ترتكز في حق الاستثمار، حق تحويل الأرباح، وحق تحويل المنتجات تحت شروط معينة، ناهيك عن الامتيازات الضريبية، ولقد بلغ تدفق الاستثمار الأجنبي الوارد إلى المغرب ذروته سنة 2014 حيث قدر بـ 3561,2 مليون دولار، إلا انه شهد انخفاضا طفيفا في السنوات الأخيرة حيث بلغ سنة 2017 ما يقارب 2651,4 مليون دولار. أما عن الجمهورية الليبية فبعدما كانت ثاني دولة عربية افريقية تستقبل أكبر

حصة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلا أنها شهدت انهيار جاذبيتها للاستثمار الأجنبي المباشر بداية من سنة 2011 نظرا لتردي الأوضاع الأمنية في البلاد. أما عن الجزائر فقد شهدت زيادة مستمرة ومعتبرة في تدفقات الاستثمار الأجنبي بداية من الألفية، إلا أنها سجلت قيمة سالبة سنة 2015 قدرت بـ(-584) مليون دولار بعد انهيار أسعار النفط خلال هذه الفترة، ولكن سرعان ما شهدت ارتفاع ملحوظ في التدفقات الاستثمارية خصوصا بعد تحيينها لقانون الاستثمار سنة 2016. أما كل من تونس والسودان فكان التنافس فيما بينهما على جذب أكبر نصيب من الاستثمارات الأجنبية، فقد تقاربت النسب الاستثمارية الداخلة إليهما مع انخفاض تدريجي في السنوات الأخيرة.

3-1-2 توزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى دول شمال إفريقيا: الجدول الموالي يبين عدد وتكلفة المشاريع الاستثمارية الأجنبية الواردة إلى دول شمال إفريقيا خلال الفترة 2003 إلى غاية 2017.

الجدول 03: توزيع المشاريع الاستثمارية الأجنبية المباشرة الواردة إلى دول شمال إفريقيا خلال الفترة 2003 إلى 2017

الدولة المستقبلة	عدد المشاريع	التكلفة بالمليون دولار	عدد الوظائف	عدد الشركات
مصر	968	223 391	259 562	686
المغرب	978	68 308	263 696	761
الجزائر	421	66 051	107 665	345
ليبيا	160	31 654	31 355	148
تونس	427	28 066	97 730	349
السودان	71	8 898	16 847	57

المصدر: قاعدة بيانات FDI Markets

الشكل 07: توزيع عدد المشاريع الاستثمارية الأجنبية المباشرة الواردة إلى دول شمال إفريقيا خلال الفترة من 2003 إلى 2017

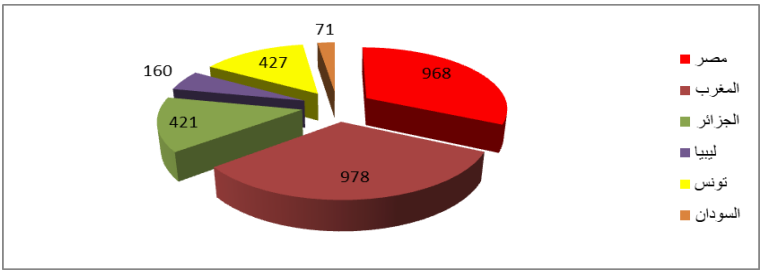

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول أعلاه

الشكل 08: توزيع تكلفة المشاريع الاستثمارية الأجنبية المباشرة الواردة إلى دول شمال إفريقيا خلال الفترة من 2003 إلى 2017

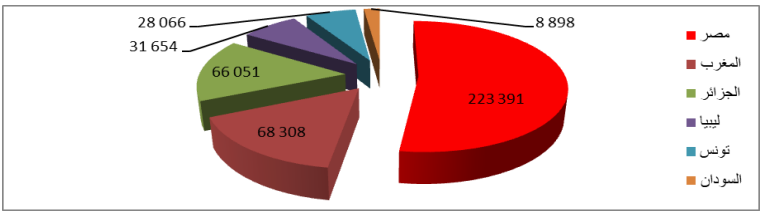

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول أعلاه

من **الشكلان (07 و 08)** اتضح لنا أن المملكة المغربية استحوذت على اكبر عدد من المشاريع الاستثمارية الأجنبية بما يقدر بـ978 مشروع في حين تلقت مصر 968 مشروع، على غرار التكلفة الاستثمارية، فقد حصدت الجمهورية المصرية أعلى قيمة قدرت ما يقارب 391 223مليون دولار، في حين بلغت التكلفة في المغرب ما يعادل 68308 مليون دولار، تلتهما بعد ذلك تونس الخضراء بما يقدر بـ427 مشروع وما تكلفته 28066 مليون دولار، وهي تكلفة ادني من التكلفة الاستثمارية التي تلقتها كل من الجزائر وليبيا، بيد أن هاتان الأخيرتان بلغ عدد المشاريع المستقطبة فيهما 421 و160 مشروع على التوالي. تبقى السودان أخر بلد من الدول شمال افريقية من حيث عدد وتكلفة المشاريع الاستثمارية الأجنبية الداخلة إليها بـ 71 مشروع وتكلفة 8898 مليون دولار.

الشكل 09: توزيع إجمالي تكلفة المشاريع الاستثمارية الأجنبية الوارد إلى دول شمال إفريقيا (حسب التوزيع القطاعي) بالمليون دولار ما بين عامي2003و2017

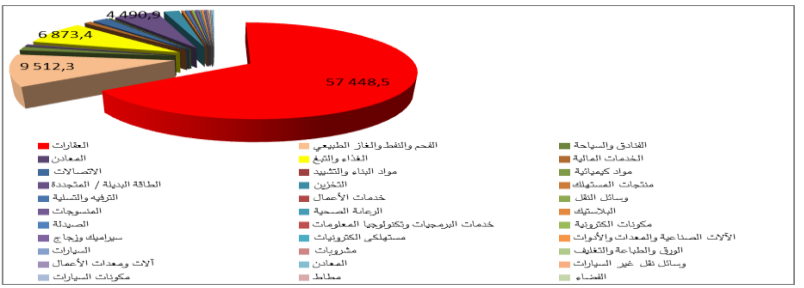

المصدر: قاعدة بيانات FDI Markets

من **الشكل (09)** يتضح جليا أن النسبة الأكبر من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتجه نحو دول شمال إفريقيا استحوذ عليها قطاع العقارات نظرا لافتقار هذه الدول إلى التكنولوجيا الحديثة خصوصا في مجال البناء وغيرها، تلاها بعد ذلك قطاع الغذاء والتبغ وذلك ما يبرز التبعية الاقتصادية لدول الشمال إلى الدول الأجنبية وبالأخص الاستعمارية منها، في حين رصد قطاع الفحم والنفط والغاز الطبيعي الحصة الثالثة باعتبار دول شمال إفريقيا تزخر بالثروات الطبيعية خاصة الجزائر. اما باقي القطاعات فقد حصدت نسب ضئيلة متفاوتة.

3-2 تقييم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من دول شمال إفريقيا:

3-2-1 تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من دول شمال إفريقيا:

الشكل 11: تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من دول شمال إفريقيا (بالمليون دولار) بين عامي2006،2017

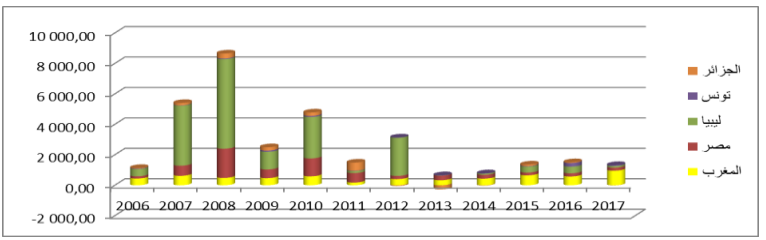

المصدر: الأونكتاد-تقرير الاستثمار في العالم 2018

فيما يخص الاستثمارات الأجنبية الخارجة فقد صدرت من دول الشمال باستثناء السودان، ولقد احتلت الجمهورية الليبية المركز الأول من حيث الاستثمارات الأجنبية المباشرة الخارجة طيلة الفترة 2006 إلى غاية سنة 2011، أين شهدت انخفاض حاد وصل إلى 130 مليون دولار بعدما كان 5888,2مليون دولار سنة 2008، ثم سجلت خروج بقيمة 6 مليون دولار سنة 2013 ليزداد في السنوات الأخيرة إلى غاية بلوغه 110 مليون دولار سنة 2017. تلتها في المرتبة الثانية مصر في الفترة 2006-2012 لينخفض بعد ذلك في السنوات الأخيرة إلى غاية وصوله 199 مليون دولار سنة 2017 بعدما كان قد وصل إلى 1920,2مليون دولار سنة 2008، إذ يعود هذا الهروب لرؤوس الأموال الأجنبية للحروب الأهلية وعدم الاستقرار السياسي في هذه الفترة، احتلت مكانها المرتبة الثانية في الفترة 2012-2017 المملكة المغربية حيث شهدت تزايد في الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج في السنوات الأخيرة إلى غاية وصوله قيمة 960,38 مليون دولار سنة 2017، بعدما كان قد انخفض إلى 178,98 مليون دولار سنة 2011. أما الجزائر وتونس فكانتا من بين الأواخر من حيث الاستثمارات الأجنبية المباشرة الخارجة بقيم ضئيلة ومتفاوتة، ولعل السبب في ذلك أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إليهما تستهدف الثروات الطبيعية.

3-2-2 توزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من دول شمال إفريقيا:

الشكل 12: توزيع إجمالي تكلفة المشاريع الاستثمارية الأجنبية الخارجة من دول شمال إفريقيا (حسب التوزيع القطاعي) بالمليون دولار ما بين عامي2003و2017

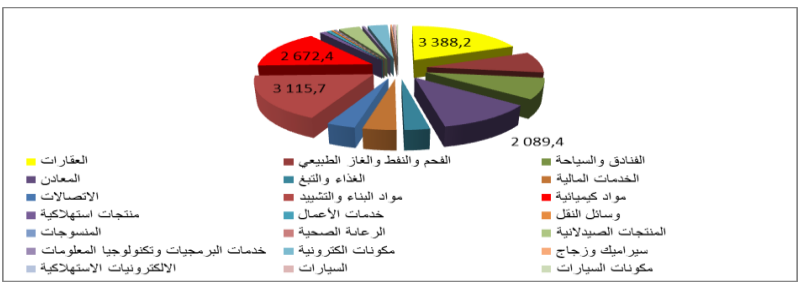

المصدر: قاعدة بيانات FDI Markets

شملت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الخارجة من دول شمال إفريقيا وبالتحديد من جمهورية مصر قطاع العقارات بالدرجة الأولى بقيمة 3388,2مليون دولار وقطاع البناء والتشييد بقيمة 3115,7 مليون دولار، تلاهما بعد ذلك الاستثمارات الخاصة بالمواد الكيميائية بقيمة 2672,4 مليون دولار منها 2166,2مليون دولار خارجة من الجمهورية المصرية، و506,2مليون دولار خارجة من الجزائر، في حين قطاع المعادن بلغت الاستثمارات الخارجة منه ما قيمته 2089,4 مليون دولار منها 1086,5مليون دولار خارجة من مصر و1002,9مليون دولار من تونس الخضراء. أما عن قطاع الفحم والنفط والغاز الطبيعي فقد قدرت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الخارجة ما قيمته 1456,9 مليون دولار أكبر حصة منها خرجت من الجزائر بقيمة 850,2مليون دولار تلتها الجمهورية المصرية بقيمة 562,3مليون دولار والقيمة المتبقية البالغة 44,4مليون دولار خرجت من تونس وذلك بسبب تقلب أسعار النفط. أما فيما يخص القطاعات المتبقية فقد تفاوتت الاستثمارات الأجنبية الخارجة منها بين مختلف دول الشمال بنسب ضئيلة مقارنة بمثيلاتها المذكورة سابقا باعتبار أنها استقبلت نسب ضئيلة من الاستثمارات الأجنبية الوافدة.

الخاتمة:

إن التنافس بين دول إفريقيا ودول العالم من اجل جذب الاستثمارات الأجنبية إلى أراضيها أصبح حقيقة يفرضها واقع ما تقدمه هذه الدول من ضمانات متعددة وامتيازات وتسهيلات مختلفة للشركات متعددة الجنسية. ولقد مارس الاستثمار الأجنبي المباشر دورا مهما في نمو اقتصادات متعددة في قطاعات معينة. بيد أن القارة الإفريقية هى أقل القارات استثمارا من الأجانب، رغم أن كل الدول الأفريقية تملك كل العوامل التي تجعل من المستثمر يحصل على أعلى العوائد لاستثماره فيها. خاصة دول شمال إفريقيا فإنه وعلى الرغم من البرامج التحررية السريعة لنظم الاستثمار والتوجه نحو الخصخصة وتحرير النشاط الاقتصادي والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وغيرها من الإجراءات التي قامت بها، ظلت الاستثمارت المتوجهة نحو دول الشمال عموما من التواضع بحيث

لا تتناسب والإجراءات التي اتخذت من قبل هذه الدول من أجل تشجيع الاستثمارات الأجنبية للقدوم إلى المنطقة.

وفي الأخير يمكن القول بأن الجدل مازال مستمرا بشأن أهمية وجدوى الاستثمار الأجنبي المباشر لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة في إفريقيا، ولتعزيز إسهامه في النمو يجب ضمان أن تكون هذه الاستثمارات موجهة نحو القطاعات ذات الأولوية والقطاعات الاستراتيجية؛

ومن أجل رفع نصيب الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو دول شمال افريقيا على هذه الأخيرة تحسين مناخها الاستثماري وتوفير الظروف الملائمة من أجل كسب ثقة المستثمر وإقناعه لتوجيه استثماراته نحوها وذلك يرتكز أساسا على توفير الاستقرار السياسي بالدرجة الأولى وكذا الاستقرار الاقتصادي الذي ينحصر في توفير التوازن الاقتصادي الكلي بالإضافة إلى الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي والذي يوفر مناخا استثماريا يتسم بحسن الكفاءة الاقتصادية وتخفيض القيود على التبادل التجاري وحرية حركة عناصر الإنتاج ما يسمح للمستثمر الأجنبي بتصريف المنتجات في الأسواق الخارجية بأسعار تنافسية.

من المتوقع أن قارة أفريقيا ستصبح أهم دعائم النمو العالمي وأبرز وجهة لأنشطة الاستثمار طويل الأجل لما تتمتع به من موارد وأسس اقتصادية قوية مثل تنوع ووفرة الثروات الطبيعية ووجود ما يقرب من 60% من الرقعة الزراعية غير المستغلة في العالم، إلى جانب التنبؤات التي تشير إلى تحول أفريقيا إلى أكبر مركز للقوى العاملة بحلول عام 2040.

المراجع:

(1) عبد السلام أبو قحف، "نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية"، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1989، ص13.

(2) عبد المجيد قدي، "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص251.

(3) تومي عبد الرحمان، "آفاق و واقع الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الإصلاحات"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (فرع تحليل اقتصادي)، جامعة الجزائر، 2001، ص41.

)4(OCDE: Définition de references de l'OCDE détail des investissements directs internationaux, Paris, 2008 quatrième édition, P15.

(5) حسين عبد المطلب الأسرج، "سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية"، رسائل بنك الكويت الصناعي، العدد83، ديسمبر2005، ص29.

(6) سامي عفيفي حاتم، "الاقتصاد المصرفي بين الواقع و الطموح"، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 1998، ص50.

(7) شعور حبيبة، "الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية ومحددات التنمية المستدامة"، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، جامعة منتوري قسنطينة، 2008/2007، ص46.

)8(HENRI Bourguinat, «théorie de l'investissement direct étranger»,economica, Paris, 1985, p27.

(9) ناجي بن حسين، "مناخ الاستثمار في الجزائر"، مؤتمر حول الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاديات الانتقالية، جامعة سكيكدة، 16-15 مارس 2004.

(10) عليان نذير، منور اوسرير، "حوافز الاستثمار الخاص المباشر"، مجلة الاقتصاديات، شمال افريقيا، 2005، ص117.

(11) محمد عبد العزيز عبد الله، "الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي"، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، سنة2005.

(12) قدي عبد المجيد، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمناخ الاستثماري"، ملتقى وطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، جامعة عمار ثلجي، الاغواط، 8و9افريل2002.

)13(Mathieu T.KOUKPO, «Analyse des déterminants des investissements directs étrangers dans les pays de l'UEMOA», IDEP Institut africain de développement économique et de planification, Dakar, Sénégal, mai 2005, P16.

(14) يوسف مسعداوي، "تسيير مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر مع إشارة لبعض حالات الدول العربية"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد02، العدد 01، مجلة علمية محكمة سداسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، جوان2008، ص183.

(15) خرافي خديجة، "دور السياسات المالية في ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، دراسة مقارنة ما بين الجزائر، تونس والمغرب"، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، فرع المالية العامة، 2015/2014، ص85.

(16) خرافي خديجة، "دور السياسات المالية في ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر"، مرجع سابق الذكر، ص86.

(17) قدي عبد المجيد، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمناخ الاستثماري"، مرجع سابق الذكر، ص147.

(18) عبد السلام أبو قحف، "الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية"، الاسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، 2003، ص62-63.

(19) خرافي خديجة، "دور السياسات المالية في ترشيد الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر"، مرجع سابق الذكر، ص74-75.

(20) خرافي خديجة، "دور السياسات المالية في ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر"، مرجع سابق الذكر، ص90.

(21) وفاء عبد الأمير الدباس، كلية العلوم الإدارية و المالية، جامعة الإسراء الخاصة، الأردن، مداخلة بالملتقى الدولى بجامعة خسيبة بن بوعلى الشلف، الجزائر، يومي 17و18 افريل2006.